

الإسكوا في الإعلام

أزمة ليبيا

2014/08/28

- **Tunisen.tn**: تقرير: الأزمة الليبية يمكن أن تهدد الاقتصاد التونسي
- **تونس الرقمية**: تقرير: الأزمة الليبية يمكن أن تهدد الاقتصاد التونسي
- **الصحافة اليوم**: الأزمة الليبية يمكن أن تؤثر في قطاع السياحة و الطاقة و التجارة بتونس
- **تونس بيس**: تقرير: الأزمة الليبية يمكن أن تهدد الاقتصاد التونسي
- **بوابة الإذاعة التونسية**: تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: الأزمة الليبية يمكن ان تهدد الاقتصاد التونسي

- **La Presse.tn**: La crise libyenne menace sérieusement la relance de l'économie
- **Web Manager Center**: La crise libyenne menace la reprise de l'économie tunisienne (CESAO)

القصاصات مفصلة

تقرير: الأزمة الليبية يمكن أن تهدد الاقتصاد التونسي

Tunisen.tn

كشفت دراسة نشرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا « الإسكوا » منتصف أوت الجاري، بأن الأزمة الليبية يمكن أن تؤثر في التجارة وقطاع الطاقة والسياحة في تونس كما يمكن أن تهدد فرص إقلاع الاقتصاد التونسي المتوقع في سنة 2015.

واهتمت الدراسة التي ركزت على تأثيرات الأزمة الليبية على كل من تونس ومصر أساسا بالتجارة لاسيما في قطاع الطاقة والتجارة غير المهيكلة والتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا.

ولاحظت أن تونس خاضعة بشكل كبير لليبيا على مستوى المنتجات الطاقية، فمنذ جانفي 2014 يتزود البلد بالغاز والنفط 650 الف برميل بفضل اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 2013 إلى حدود 25 بالمائة من حاجياته من الوقود من ليبيا.

أما في ما يتعلق بالسياحة الذي يمثل قطاعا حيويا للاقتصاد التونسي فان مجموع المداخيل المتأتية من السياح الليبيين الوافدين يبلغ 890 مليون دينار وفق الدراسة التي استندت في أرقامها الى معطيات البنك الإفريقي للتنمية.

ورأت الدراسة أن القطاع السياحي في تونس الذي حقق نسبة نمو بـ 5 فاصل 3 بالمائة مدعو لمزيد تأكيد قدراته على التعافي.

تقرير: الأزمة الليبية يمكن أن تهدد الاقتصاد التونسي

تونس الرقمية

أفادت دراسة نشرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا في منتصف أوت الجاري أن الأزمة الليبية يمكن أن تؤثر في التجارة وقطاع الطاقة والسياحة في تونس كما يمكن أن تهدد فرص إقلاع الاقتصاد التونسي المتوقع في سنة 2015.

واهتمت الدراسة التي ركزت على تأثيرات الازمة الليبية على كل من تونس ومصر أساسا بالتجارة لاسيما في قطاع الطاقة والتجارة غير المهيكلة والتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا.

ولاحظت أن تونس خاضعة بشكل كبير لليبيا على مستوى المنتجات الطاقية.

فمنذ جانفي 2014 يتزود البلد بالغاز والنفط 650 الف برميل بفضل اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 2013 إلى حدود 25 بالمائة من حاجياته من الوقود من ليبيا.

وبخصوص التجارة غير المهيكلة أوضحت الدراسة أن التوقعات بشأن الوقع الاقتصادي الناجم عن غلق الحدود تبدو صعبة لكن يمكن لبعض المعطيات أن تكشف بعض الضوء حول هذه المسألة0 فالتجارة الموازية تمثل النشاط الأساسي لـ 83 بالمائة من سكان بنقردان وهي نقطة عبور حدودية بين تونس وليبيا ولـ 20 بالمائة من السكان النشيطين للمنطقة.

وذكرت الدراسة بتقرير الأمم المتحدة الذي جاء فيه أن ما بين 10 الاف الى 15 الف عائلة تونسية لم يتحصلوا على دخل منذ فيفري 2011 وهو ما قد يكون ناجما عن الأزمة الليبية.

وتدخل عدة منتجات قادمة من الصين وتركيا عبر الأراضي الليبية بسبب ما وصفته الدراسة بتفاوت في الضريبة قد يصل الى 78 بالمائة.

أما في ما يتعلق بالسياحة الذي يمثل قطاعا حيويا للاقتصاد التونسي فان مجموع المداخيل المتأتية من السياح الليبيين الوافدين يبلغ 890 مليون دينار وفق الدراسة التي استندت في أرقامها الى معطيات البنك الإفريقي للتنمية.

ورأت الدراسة أن القطاع السياحي في تونس الذي حقق نسبة نمو ب 5 فاصل 3 بالمائة مدعو لمزيد تأكيد قدراته على التعافي.

وفي تطرقها للتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا اعتبرت الدراسة أن هذه التحويلات رغم أنها لا تمثل سوى 0 فاصل 52 من الناتج المحلي الخام فانها يمكن أن تؤثر سلبا على القطاع الخاص وسوق الشغل.

و غادر 40 الف عامل تونسي سنة 2012 الاراضي الليبية.

وتشهد ليبيا حاليا صراعا مسلحا بين مليشيات متناحرة مما فاقم تقويض الاستقرار بالمنطقة.

الأزمة الليبية يمكن أن تؤثر في قطاع السياحة و الطاقة و التجارة بتونس

الصحافة اليوم

أفادت دراسة نشرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الاسكوا في منتصف أوت الجاري أن الأزمة الليبية يمكن أن تؤثر في التجارة و قطاع الطاقة والسياحة في تونس. واهتمت الدراسة التي ركزت على تأثيرات الأزمة الليبية على كل من تونس ومصر أساسا بالتجارة لاسيما في قطاع الطاقة والتجارة غير المهيكله والتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا. وتطرقت الدراسة إلى الأزمة وتأثيرها على تونس فخلصت إلى امكانية أن تؤثر في التجارة و قطاع الطاقة والسياحة في تونس كما يمكن أن تهدد فرص اقلع الاقتصاد التونسي المتوقع في سنة 2015. كما اهتمت الدراسة التي ركزت على تأثيرات الأزمة الليبية على كل من تونس ومصر أساسا بالتجارة لاسيما في قطاع الطاقة والتجارة غير المهيكله والتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا ولاحظت أن تونس خاضعة بشكل كبير لليبيا على مستوى المنتجات الطاقية. فمنذ جانفي 2014 يتزود البلد بالغاز والنفط (650 الف برميل) بفضل اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 2013 الى حدود 25 بالمائة من حاجياته من الوقود من ليبيا. وبخصوص التجارة غير المهيكله أوضحت الدراسة أن التوقعات بشأن الوقع الاقتصادي الناجم عن غلق الحدود تبدو صعبة لكن يمكن لبعض

المعطيات أن تكشف بعض الضوء حول هذه المسألة. فالتجارة الموازية تمثل النشاط الاساسي لـ 83 بالمائة من سكان بنقردان وهي نقطة عبور حدودية بين تونس وليبيا ولـ 20 بالمائة من السكان النشيطين للمنطقة. وذكرت الدراسة بتقرير الامم المتحدة الذي جاء فيه أن ما بين 10 الاف الى 15 الف عائلة تونسية لم تتحصّل على دخل منذ فيفري 2011 وهو ما قد يكون ناجما عن الازمة الليبية . وتدخل عدة منتجات قادمة من الصين وتركيا عبر الاراضي الليبية بسبب ما وصفته الدراسة بتفاوت في الضريبة قد يصل الى 78 بالمائة. أما في ما يتعلق بالسياحة الذي يمثل قطاعا حيويا للاقتصاد التونسي فان مجموع المداخل المتأتية من السياح الليبيين الوافدين يبلغ 890 مليون دينار وفق الدراسة التي استندت في أرقامها الى معطيات البنك الافريقي للتنمية. ورأت الدراسة أن القطاع السياحي في تونس الذي حقق نسبة نمو بـ 5 فاصل 3 بالمائة مدعو لمزيد تأكيد قدراته على التعافي. وفي تطرقها للتحويلات المالية للعمال التونسيين بلبيبا اعتبرت الدراسة أن هذه التحويلات رغم أنها لا تمثل سوى 0 فاصل 52 من الناتج المحلي الخام فانها يمكن أن تؤثر سلبا على القطاع الخاص وسوق الشغل. وغادر 40 ألف عامل تونسي سنة 2012 الاراضي الليبية. وتشهد ليبيا حاليا صراعا مسلحا بين مليشيات متناحرة مما فاقم تقويض الاستقرار بالمنطقة.

تقرير: الازمة الليبية يمكن أن تهدد الاقتصاد التونسي

تونس بيس

أفادت دراسة نشرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا في منتصف أوت الجاري أن الازمة الليبية يمكن أن تؤثر في التجارة وقطاع الطاقة والسياحة في تونس كما يمكن أن تهدد فرص إقلاع الاقتصاد التونسي المتوقع في سنة 2015.

واهتمت الدراسة التي ركزت على تأثيرات الازمة الليبية على كل من تونس ومصر أساسا بالتجارة لاسيما في قطاع الطاقة والتجارة غير المهيكلة والتحويلات المالية للعمال التونسيين بلبيبا.

ولاحظت أن تونس خاضعة بشكل كبير لليبيا على مستوى المنتجات الطاقية.

فمنذ جانفي 2014 يتزود البلد بالغاز والنفط 650 الف برميل بفضل اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 2013 إلى حدود 25 بالمائة من حاجياته من الوقود من ليبيا.

وبخصوص التجارة غير المهيكلة أوضحت الدراسة أن التوقعات بشأن الوقع الاقتصادي الناجم عن غلق الحدود تبدو صعبة لكن يمكن لبعض المعطيات أن تكشف بعض الضوء حول هذه المسألة فالتجارة

الموازية تمثل النشاط الأساسي لـ 83 بالمائة من سكان بنقردان وهي نقطة عبور حدودية بين تونس وليبيا ولـ 20 بالمائة من السكان النشيطين للمنطقة.

وذكرت الدراسة بتقرير الأمم المتحدة الذي جاء فيه أن ما بين 10 الاف الى 15 الف عائلة تونسية لم يتحصلوا على دخل منذ فيفري 2011 وهو ما قد يكون ناجما عن الأزمة الليبية.

وتدخل عدة منتجات قادمة من الصين وتركيا عبر الأراضي الليبية بسبب ما وصفته الدراسة بتفاوت في الضريبة قد يصل الى 78 بالمائة.

أما في ما يتعلق بالسياحة الذي يمثل قطاعا حيويا للاقتصاد التونسي فان مجموع المداخيل المتأتية من السياح الليبيين الوافدين يبلغ 890 مليون دينار وفق الدراسة التي استندت في أرقامها الى معطيات البنك الإفريقي للتنمية.

ورأت الدراسة أن القطاع السياحي في تونس الذي حقق نسبة نمو بـ 5 فاصل 3 بالمائة مدعو لمزيد تأكيد قدراته على التعافي.

وفي تطرقها للتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا اعتبرت الدراسة أن هذه التحويلات رغم أنها لا تمثل سوى 0 فاصل 52 من الناتج المحلي الخام فانها يمكن أن تؤثر سلبا على القطاع الخاص وسوق الشغل.

وغادر 40 الف عامل تونسي سنة 2012 الاراضي الليبية.

وتشهد ليبيا حاليا صراعا مسلحا بين مليشيات متناحرة مما فاقم تقويض الاستقرار بالمنطقة.

تقرير للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: الأزمة الليبية يمكن ان تهدد الاقتصاد التونسي

بوابة الإذاعة التونسية

أفادت دراسة نشرتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الاسكوا في منتصف أوت الجاري أن الأزمة الليبية يمكن أن تؤثر في التجارة وقطاع الطاقة والسياحة في تونس كما يمكن أن تهدد فرص إقلاع الاقتصاد التونسي المتوقع في سنة 2015.

واهتمت الدراسة التي ركزت على تأثيرات الازمة الليبية على كل من تونس ومصر أساسا بالتجارة لاسيما في قطاع الطاقة والتجارة غير المهيكلة والتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا.

ولاحظت أن تونس خاضعة بشكل كبير لليبيا على مستوى المنتجات الطاقية.

فمنذ جانفي 2014 يتزود البلد بالغاز والنفط 650 الف برميل بفضل اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 2013 إلى حدود 25 بالمائة من حاجياته من الوقود من ليبيا.

وبخصوص التجارة غير المهيكلة أوضحت الدراسة أن التوقعات بشأن الوقع الاقتصادي الناجم عن غلق الحدود تبدو صعبة لكن يمكن لبعض المعطيات أن تكشف بعض الضوء حول هذه المسألة 0 فالتجارة الموازية تمثل النشاط الأساسي لـ 83 بالمائة من سكان بنقردان وهي نقطة عبور حدودية بين تونس وليبيا ولـ 20 بالمائة من السكان النشيطين للمنطقة.

وذكرت الدراسة بتقرير الأمم المتحدة الذي جاء فيه أن ما بين 10 الاف الى 15 الف عائلة تونسية لم يتحصلوا على دخل منذ فيفري 2011 وهو ما قد يكون ناجما عن الأزمة الليبية.

وتدخل عدة منتجات قادمة من الصين وتركيا عبر الأراضي الليبية بسبب ما وصفته الدراسة بتفاوت في الضريبة قد يصل الى 78 بالمائة.

أما في ما يتعلق بالسياحة الذي يمثل قطاعا حيويا للاقتصاد التونسي فان مجموع المداخل المتأتية من السياح الليبيين الوافدين يبلغ 890 مليون دينار وفق الدراسة التي استندت في أرقامها الى معطيات البنك الإفريقي للتنمية.

ورأت الدراسة أن القطاع السياحي في تونس الذي حقق نسبة نمو بـ 5 فاصل 3 بالمائة مدعو لمزيد تأكيد قدراته على التعافي.

وفي تطرقها للتحويلات المالية للعمال التونسيين بليبيا اعتبرت الدراسة أن هذه التحويلات رغم أنها لا تمثل سوى 0 فاصل 52 من الناتج المحلي الخام فانها يمكن أن تؤثر سلبا على القطاع الخاص وسوق الشغل.

و غادر 40 الف عامل تونسي سنة 2012 الاراضي الليبية.

وتشهد ليبيا حاليا صراعا مسلحا بين مليشيات متناحرة مما فاقم تقويض الاستقرار بالمنطقة.

La crise libyenne menace sérieusement la relance de l'économie

La crise libyenne pourrait affecter le commerce, le secteur énergétique et le tourisme en Tunisie ainsi que compromettre les chances de décollage de l'économie prévu à partir de 2015, selon une étude de la Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale, parue mi-août. La Cesao est l'une des cinq commissions régionales des Nations unies, dont la Tunisie est membre, depuis septembre 2012.

Cette étude, qui porte sur l'impact de la crise libyenne sur la Tunisie et l'Égypte, a concerné le commerce particulièrement énergétique et le commerce informel, le tourisme et les transferts de fonds des travailleurs tunisiens en Libye.

Concernant le commerce des produits énergétiques, l'étude note que la Tunisie est «largement tributaire» de la Libye dans ce domaine. Depuis janvier 2014, le pays s'y approvisionne en gaz et en pétrole (650 mille barils) grâce à un accord conclu en 2013, «jusqu'à récemment, 25% des besoins de la Tunisie en carburant» sont fournis par la Libye.

Quant au commerce informel, «l'estimation de l'impact économique de la fermeture des frontières demeure difficile mais certaines données peuvent éclairer sur cette question», précise l'étude. En effet, le commerce parallèle constitue la principale activité pour 83% des habitants de Ben Guerdane, point de passage frontalier entre la Tunisie et la Libye, et pour 20% de la population active de la région.

L'étude cite également un rapport des Nations unies selon lequel 10.000 à 15.000 familles tunisiennes n'ont pas eu de revenus depuis février 2011, «ce qui pourrait être une conséquence de la crise libyenne».

En outre, divers produits en provenance de Chine et de Turquie entrent en Tunisie par la Libye, «en raison de différences de taxation, pouvant atteindre 78%».

S'agissant du tourisme, secteur vital pour l'économie tunisienne, le total des recettes provenant du tourisme libyen en Tunisie a atteint 890 millions de dinars, selon l'étude qui se réfère aux données de la Banque africaine de développement (BAD).

Dans cette conjoncture, les auteurs du document soulignent qu'avec des estimations d'une croissance annuelle de l'ordre de 5,3% (juin 2014), le tourisme tunisien est appelé à «prouver encore sa capacité de résilience».

Concernant les transferts des travailleurs tunisiens en Libye, bien qu'ils ne représentent que 0,52% du PIB tunisien, leur perte «pourrait affecter le secteur privé et le marché de l'emploi ». En 2012, 40 mille travailleurs tunisiens avaient quitté la Libye.

La Libye est actuellement le théâtre d'une lutte armée entre milices rivales, ce qui a renforcé l'instabilité dans la région.

La crise libyenne menace la reprise de l'économie tunisienne (CESAO)

Web manager center

La crise libyenne pourrait affecter le commerce, le secteur énergétique, le tourisme en Tunisie, mais aussi compromettre les chances de relance de l'économie prévue à partir de 2015, selon une étude de la Commission économique et sociale pour l'Asie occidentale (CESAO), parue mi-août. A noter que la CESAO est l'une des cinq commissions régionales des Nations unies, dont la Tunisie est membre, depuis septembre 2012.

Cette étude, qui porte sur l'impact de la crise libyenne sur la Tunisie et l'Egypte, a concerné le commerce particulièrement énergétique et le commerce informel, le tourisme et les transferts de fonds des travailleurs tunisiens en Libye.

Concernent le commerce des produits énergétiques, l'étude note que la Tunisie est «largement tributaire» de la Libye dans ce domaine. Depuis janvier 2014, le pays s'y approvisionne en gaz et en pétrole (650.000 barils) grâce a un accord conclu en 2013. «Jusqu'à récemment, 25% des besoins de la Tunisie en carburant» sont fournis par la Libye .

Quant au commerce informel, «l'estimation de l'impact économique de la fermeture des frontières demeure difficile mais certaines données peuvent éclairer sur cette question», précise l'étude. En effet, le commerce parallèle constitue la principale activité pour 83% des habitants de Ben Guerdane, point de passage frontalier entre la Tunisie et la Libye et pour 20% de la population active de la région.

L'étude cite également un rapport des Nations unies, selon lequel 10.000 à 15.000 familles tunisiennes n'ont pas eu de revenus depuis février 2011, «ce qui pourrait être une conséquence de la crise libyenne».

En outre, divers produits en provenance de Chine et de Turquie entrent en Tunisie par la Libye, «en raison de différences de taxation, pouvant atteindre 78%».

S'agissant du tourisme, secteur vital pour l'économie tunisienne, le total des recettes provenant du tourisme libyen en Tunisie a atteint 890 millions de dinars, selon l'étude qui se réfère aux données de la Banque africaine de développement (BAD).

Dans cette conjoncture, les auteurs du document soulignent qu'avec des estimations d'une croissance annuelle de l'ordre de 5,3% (juin 2014), le tourisme tunisien est appelé à «prouver encore sa capacité de résilience».

Concernant les transferts des travailleurs tunisiens en Libye, bien qu'ils ne représentent que 0,52% du PIB tunisien, leur perte «pourrait affecter le secteur privé et le marché de l'emploi». En 2012, 40 mille travailleurs tunisiens avaient quitté la Libye.

La Libye est actuellement le théâtre d'une lutte armée entre milices rivales, ce qui a renforcé l'instabilité dans la région.